عمومية «المركز المالي» أقرت عدم توزيع أرباح

الغانم: شطب شركات استثمار أمر صحي ووجود «هيئة الأسواق» ضمان للعمل بصورة أفضل

ضرار الغانم

ضرار الغانم مترئسا عمومية الشركة (أسامة أبوعطية)

أكد رئيس مجلس إدارة المركز المالي الكويتي ضرار الغانم ان وجود هيئة أسواق المال يعد انجازا من أجل حماية القطاع الاستثماري وذلك رغم التحديات والصعوبات التي مرت بها بعد تأسيسها، مؤكدا ان تعاملها مع الشركات الآن يتسم بمهنية عالية. وقال الغانم في تصريح صحافي على هامش انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 74٪ في رده على سؤال حول مقترحات اتحاد شركات الاستثمار بشأن اللائحة التنفيذية للهيئة: «انه من الطبيعي تعديل القانون فهو ليس شيئا صلبا وانما يعمل في بيئة مرنة ويجب تعديل ما لا يتناسب مع أداء الشركات على الواقع العملي، مبينا أن هناك تجاوبا مع المطالب

84 مليون دينار إجمالي حقوق المساهمين بنهاية 2011 بانخفاض 4,3٪ عن 2010

وستتغير مستقبلا حسب المتغيرات التي توجب ذلك». وأوضح الغانم أن وجود هيئة أسواق المال سيكون ضمانا لعمل الشركات في المستقبل بصور أفضل وذلك مع التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لافتا إلى أن هناك تعاملا جادا من الحكومة مع الملفات الاقتصادية.

وعلق الغانم على شطب 9 شركات استثمارية من قائمة الشركات المدرجة داخل قطاع الاستثمار بأنه يعكس صورة قطاع الاستثمار عالميا واقليميا وليس في الكويت وحدها، لافتا إلى أن هناك دولا تمكنت من علاج تداعيات الأزمة وأنهت معاناة شركاتها وأخرى لاتزال تحاول العلاج.

وأشار الى أن خروج شركات وشطبها من السوق يعد أمرا صحيا وايجابيا وأنه أمر وارد وطبيعي وهناك شركات مخالفة لقوانين وضوابط الهيئة الواجب توافرها وخروج شركات مخالفة هو أمر «ايجابي» وهو ما يعزز من وضع الثقة في السوق من قبل المساهمين.

وقال: «ان قطاع الاستثمار في الكويت ضحية لأوضاع سياسية واقتصادية باعتباره الأكثر تاثيرا في البورصة ومن ثم كان الأكثر ضررا»، وبين أن الكويت لاتزال تقوم بعلاج الأوضاع ولم تحسم الحكومة ملف معالجة شركات الاستثمار وذلك لأسباب عديدة منها القوانين وأبرزها قانون الشركات التجارية وهو ما لم يسمح للجهات المعنية باتخاذ الاجراءات المطلوبة. وحول رؤيته للأسواق العالمية خلال العام الحالي قال أن هناك تفاؤلا في أداء السوق الأميركي، والأوروبي لايزال متفاوتا بين معدلات النمو الاقتصادي الا أنه على الشركات القيام بالكثير من الأداء لتطوير امكانياتها خلال المستقبل. وجاء في تقرير البيانات المالية للشركة انها منيت بخسارة طفيفة بلغت 230,000 دينار أي بواقع 1فلس للسهم مقارنة بصافي ربح بلغ 8,17 ملايين دينار في 2010 أي بواقع 17 فلسا للسهم. وبلغت حقوق المساهمين 84 مليون دينار بانخفاض نسبته 4,3٪ عن عام 2010. وأقرت الجمعية العمومية العادية للشركة بنود جدول الأعمال بما فيها عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.

● أحمد يوسف

«المركز» تستعد للاستثمار في تطوير ثلل سكنية في السعودية

قالت الشركة في بيان لها انه من منطلق النظرة الايجابية للسوق السعودي فان «المركز» تقوم في الوقت الحالي بالتحضير للاستثمار في محفظة جديدة لتطوير ثلل سكنية لذوي الدخل المتوسط، وتم الاستحواذ مؤخرا على ارض بمساحة 28,000م2 من مخطط الأصداف بالخبر لتحقيق ذلك، كما تعمل الشركة حاليا» على دراسة فرص الاستثمار في عقارات سكنية ومخازن مدرة للدخل في الرياض وجدة والمنطقة الشرقية للمملكة. وأشار البيان الى انه في العام 2010 أنشئت الشركة محفظة سكنية «ثلل درة النورس» بمساحة 21,000م2 في مخطط النورس بالخبر، ونقوم حاليا «بتطوير 54 ڤيلا سكنية موجهة للسعوديين متوسطي الدخل، وقد شارف القسم الأول من المشروع على الانتهاء من اعمال البناء حيث من المخطط استكمال الأعمال في القسمين الأول والثاني في شهري مايو ويوليو على التوالي من هذا العام، وقد شهد المشروع اقبالا «طيبا» من الشريحة المستهدفة حيث تجاوزت المبيعات نسبة 20٪ من القسم الاول خلال فترة وجيزة. ومن المتوقع أن يتم التخارج من هذا الاستثمار قبل نهاية العام الحالي بعائد يناهز الـ 20٪. وذكر ان باكورة ثمار الشركة في السوق السعودي كانت في اوائل العام 2007 حيث تم تأسيس شركة هناك مملوكة بنسبة 100٪ وقامت باستحواذ مع شريك محلي على أرض بمساحة 12,000م2 في منطقة الفلاح على طريق الدائري الشمالي بمدينة الرياض بهدف تطوير فندق أربع نجوم بالاضافة الى شقق فندقية ومكاتب، ونظرا لتغير المعطيات المحركة لقطاع الفنادق والمكاتب بعد الأزمة المالية العالمية ما ادى الى انخفاض العائد المتوقع على الاستثمار في حال تنفيذه قرر «المركز» التخارج من هذا الاستثمار عن طريق بيع الأرض. حيث نتوقع تحقيق عائد يتجاوز الـ 50٪ فوق تكلفة الاستحواذ، وفي نهاية العام 2007 قمنا بانشاء محفظة تستهدف تطوير الأراضي، حيث تم بالتعاون مع شريك محلي الاستحواذ على أراضى بمساحات كبيرة وتطوير البنية التحتية فيها وفرزها ثم بيعها. وقد حققنا بالرغم من الأزمة المالية العالمية عائدا على الاستثمار بلغ 21٪ للاستثمار الأول، ونسعى حاليا للتخارج من الاستثمار الثاني بعوائد متوقعة تبلغ 15٪ الى 20.٪

عمومیتها وزعت 28,5٪ نقداً وانتخبت مجلس إدارة جديداً

الصقر: «مجموعة الخصوصية» تحقق 4,6 ملايين دينار أرباحاً للعام 2011

د.عبدالعزيز الصقر ووضاح الموسى خلال عمومية مجموعة الخصوصية القابضة (أسامة أبوعطية)

قال رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الخصوصية القابضة د.عبدالعزيز الصقر ان أرباح المجموعة ارتفعت من 1,3 مليون دينار للعام 2010 الى 4,6 ملايين دينار للعام 2011، مشيرا إلى ان المجموعة استطاعت تحقيق اهدافها المرجوة لعام 2011 من خلال الاستراتيجية العملية التي تم اتباعها ومواكبة حالة السوق والتقلبات التي شهدها في الاونة الاخيرة والتي انعكست ايجابا على نتائجها المالية.

واضاف الصقر خلال عمومية الشركة التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 86,1٪ ان الشركة حققت ايرادات تشغيلية قدرها 45,6 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مقارنة بـ18,1 مليون دينار للفترة المقارنة من العام 2010 أي بنسبة ارتفاع قدرها 152٪ ون ربحية السهم بلغت 252 فلسا لعام 2011 مقارنة بـ 229 فلسا لعام 2010.

وأوضح الصقر ان من ضمن الاستراتيجيات التي تتبعها المجموعة التركيز على اعادة هيكلتها داخليا بجميع قطاعاتها والتركيز على الكوادر والموارد البشرية حيث تمت الاستعانة بجهات استشارية عالمية ذات كفاءة وجودة عالية في ادائها وخبراتها ومحاولة تطبيق هذه الخبرات في اعمال المجموعة، مشيرا الى انه تم التركيز على القطاعات التشغيلية للمجموعة من حيث قطاع المقاولات والانشاءات التابع لشركة الغانم للمواد الخصوصية والتي قامت مؤخرا بالاستعدادات النهائية للتشغيل وذلك لمناقصة مع المؤسسة العامة للموانئ.

وذكر انه من خلال اعادة هيكلة المجموعة تم ضم القطاع التجاري والتابع لشركة الغانم للمواد الخصوصية لقطاع المصانع حتى يكونا مدعمين ومكملين لبعضهما بما يساعد على اقتحام السوق الصناعي مضيفا انه تم البدء الفعلي والعملي بمرحلة البناء لمصنع الخصوصية لكيماويات البناء بدولة قطر والتي تملك الشركة فيه 80٪ من حق الانتفاع.

ولفت الصقر الى ان الشركة استطاعات الحصول على العديد من عقود التوريد وفتح قنوات تعامل مع مختلف الجهات المصرفية الخارجية بالاضافة الى الحصول على وكالات عالمية تكون الشركة الوكيل الحصري لها في مجال القطاع النفطي والصناعي موضحا ان الشركة ومن خلال استراتيجيتها العملية والتطويرية لاعادة ارتباط المجموعة قد استطاعت زيادة ملكيتها بما لايقل عن 25٪ في شركة زميلة وهي شركة المعدات القابضة.

من جانبه، أفاد العضو المنتدب في الشركة وضاح الموسى ان الشركة تعمل حاليا على استكمال التطوير واعادة الهيكلة للشركات الزميلة والتركيز على قوة المجموعة التشغيلية في كافة القطاعات الانشائية والصناعية والطاقة، مشيرا الى ان الشركة تمتلك استثمارات خارجية بقيمة 10 ملايين دينار وهي تسعى حاليا الى التوسع اقليميا خاصة في السعودية كون الشركة تمتلك بها العديد من الاراضي والمستودعات، مؤكدا ان الشركة لاتبحث عن فرص استثمارية بل تسعى الى القيام بتوسعات تشغيلية ذات عائد مجد.

وأقرت العمومية العادية للشركة بنود جدول اعمالها والتي تضمنت توزيع ارباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بنسبة 28,5٪ من القيمة الاسمية للسهم بالاضافة الى الموافقة على تحويل مبلغ 365,5 الف دينار من الحساب الاحتياطي الاختياري الى حساب الارباح المرحلة والموافقة على مكافأة اعضاء مجلس الادارة والموافقة على ادراج اسهم الشركة في سوق الكويت للاوراق المالية والموافقة على انتخاب مجلس ادارة جديد مكون من سليمان المضف، مروان الاحمدي، وضاح الموسى، مساعد العميري، مصعب الياسين الى جانب العضوين الاحتياطيين مبارك الوقيان وعبدالعزيز الاحمد.

● عاطف رمضان

عمومیتها وزعت 3 ملايين دينار نقداً.. ومنتجاتها تكتسح السوق المحلي

الكليب: 46,6 مليون دينار الأصول الثابتة لـ «المطاحن» ومبيعات الشركة إلى 332,4 مليوناً بنهاية 2011

صلاح الكليب متوسطا عمومية الشركة

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مطاحن الدقيق الكويتية صلاح الكليب أن عام 2011 كان عام الانجازات الضخمة والمشاريع الإستراتيجية التي عززت دور الشركة ومكانتها كإحدى الركائز الأساسية في توفير الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن الشركة سجلت مبيعات تجاوزت 332 مليون دينار وحققت أرباحا صافية بنحو 26,7 مليون دينار وتسعى لتحقيق الأفضل في مجال صناعة المواد الغذائية لتبقى رائدة الصناعات الغذائية.

وأضاف الكليب، خلال مؤتمر صحافي على هامش انعقاد عمومية الشركة أمس، أن العالم خلال العام الماضي واجه أزمة غذائية غير مسبوقة، أسفرت عنها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية طالت معظم دول المنطقة، مؤكدا أن الشركة كانت متابعة بدقة لما تشهده الأسواق العالمية من مستجدات ومتغيرات، لتقوم بإحاطة الجهات الحكومية المعنية بها لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

واستعرض الكليب نشاطات الشركة ومؤشراتها المالية السنوية وشهادة مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31، موضحا أن الشركة حققت خلال العام الماضي نموا وتطورا ملحوظا على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها حيث بلغ صافي الأصول الثابتة نحو 46,6 مليون دينار، فيما بلغ رصيد الارباح المدرة 71 مليون دينار، واقرت الجمعية العمومية توزيع ارباح نقدية على المساهمين بمقدار 3 ملايين دينار.

وأفاد بأن منتجات الشركة تكتسح السوق المحلي بنجاح وتنافس اكبر العلامات التجارية، لافتا إلى أن هذا الازدهار في ظل هذه الظروف يعد مصدر فخر واعتزاز للشركة، فعلى الرغم من استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ عام 2008، والتي ألقت بظلالها على الأسواق المحلية وكان لها العديد من الآثار السلبية على الشركات والمؤسسات بمختلف نشاطاتها، وعلى الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية العصيبة التي يشهدها العالم، إلا أن شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية تمكنت من تحقيق إنجازات واضحة على كافة الأصعدة الإنتاجية والإدارية والمالية لهذا العام.

«المطاحن» شركة رائدة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وتحظى منتجاتها على المستويين المحلي والخارجي بالكثير من الاهتمام

الأمن الغذائي

وأكد الكليب أن «المطاحن» مازالت شركة رائدة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وتحظى منتجاتها على المستويين المحلي والخارجي بالكثير من الاهتمام لما تتميز به من جودة عالية مطابقة للمواصفات القياسية المحلية والعالمية. وأشار إلى انه على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الشركة عملت على توازن تكاليف منتجاتها للمحافظة على استقرار أسعارها قدر المستطاع لتتمكن من توفيرها للمستهلك بأسعار مناسبة وتنافسية على مدار العام.

وكشف عن أن إجمالي إنتاج «المطاحن» سجل تصاعدا خلال 2011 بلغ 283508 مقابل 269706 اطنان سجله العام 2010، وبلغ إجمالي مبيعات المطاحن خلال 2011 نحو 282085 طنا مقابل مبيعات 267986 طنا سجلتها الموسم السابق، وتم استهلاك محلي للسنة الماضية 244094 طنا وتصدير 37991 طنا. وأكد أن مصنع المعكرونة مازال يسجل تصاعدا في إنتاجه وبدرجة ملحوظة منذ عام 2007، حيث سجل إنتاج المصنع خلال 2011 نحو 16365 منها 8910 اطنان لاستهلاك السوق المحلي، وحوالي 7520 طنا للتصدير، مشيرا إلى أن الشركة بصدد القيام بتوسعة جديدة لمصنع المعكرونة لتمكين المصنع من مواجهة الطلب المتنامي على منتجاته ذات الرواج الكبير.

أما بالنسبة لمصنع البسكويت فأشار إلى أن إنتاجه في تصاعد، حيث سجل 3071 طنا في 2011 مقابل 2709 اطنان العام السابق، واستهلك محليا لنحو 2975 طنا وتصدير 113 طنا.

أهم المؤشرات

هذا، واستعرض الكليب خلال عقد عمومية الشركة العادية أهم المؤشرات المالية للشركة وهي كالآتي: ربح المبيعات نحو 24,12 مليون دينار، المصاريف العمومية والإدارية نحو 5,300 ملايين دينار مقابل 4,52 ملايين دينار عام 2010، قيمة صافي الأصول الثابتة 46,602 مليون دينار، وبلغت قيمة المبيعات السنوية 332,492 مليون دينار، وبعد طرح تكلفة المبيعات والمصاريف البالغة 308,369 ملايين دينار بلغ ربح المبيعات 24,122 مليون دينار، وبعد إضافة الإيرادات غير التشغيلية والأرباح المدورة في أول السنة بلغ صافي الأرباح القابلة للتوزيع 79,357 مليون دينار.

المشاريع المستقبلية

هذا، وتعمل إدارة الشركة على وضع الخطط والبرامج لمواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها وحفاظا على حصتها السوقية، وتحظى عملية التخطيط للمشاريع المستقبلية بأهمية خاصة ودعم وتأييد مجلس الإدارة ومتابعة من الإدارة التنفيذية من الشركة، وفيما يلي قائمة بالمشاريع المطروحة للدراسة وكذلك المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا: توسعة صوامع تخزين النخالة المكبوسة وإنشاء وحدة جديدة للعلف المخلوط ملحقة بصوامع النخالة، إنشاء ورشة جديدة للصيانة، إنشاء مخازن المنتجات الجاهزة لتلبية الحاجة إلى تخزين منتجات الشركة الجاهزة للبيع، مخزن شبرة الخضار بالشويخ، موقع مخزن منطقة كبد (راس خشمان)، تم التعاقد على توسعة مصنع المعكرونة ومخزن المنتجات النهائية في شهر مايو والمتوقع الانتهاء منه في نوفمبر 2012، مشروع خط نودلز في توسعة مصنع المعكرونة الجديدة، دراسة إقامة مخزنين آليين جديدين في منطقتي الرقة وسعد العبدالله، جار تنفيذ مشروع صوامع الحبوب الجديد لرفع الطاقة الإنتاجية بمقدار 150,000 طن وجار إصدار تراخيص خاصة بإقامة مخزن مبرد بجوار مخبز الشويخ.

● منى الدغيمي

عمومیته أقرت زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى ثمانية أعضاء

المطوع: «التمويل الخليجي» نجح في العودة إلى الربحية والتأهب للنمو

جانب من العمومية

عقد بيت التمويل الخليجي الاجتماع السنوي للجمعية العامة للبنك بالمقر الرئيسي للبنك في مرفأ البحرين المالي حيث تم خلال الاجتماع إطلاع السادة المساهمين على أنشطة البنك وأدائه المالي خلال 2011 الذي كان يحمل في طياته الكثير من التحديات للقطاع المصرفي بالمنطقة، كما استعرض الاجتماع أوضاع السوق التي سادت خلال 2011 والخطوات التي اتخذها البنك للعودة إلى تحقيق الربحية بنهاية العام.

وخلال الاجتماع، قام المساهمون بمراجعة وإقرار محضر الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ 8 مايو 2011 والذي تناول تقرير الحوكمة المؤسسية وتقرير مجلس الإدارة حول أنشطة أعمال البنك والبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

بالإضافة إلى ذلك، قام المساهمون بإقرار باقي البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع ومن بينها إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك وإعادة تعيين المدقق الخارجي KPMG وزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة البنك ليصل عددهم إلى ثمانية أعضاء.

وتعليقا على الإنجازات الإيجابية التي حققها البنك خلال عام 2011، قال نائب رئيس مجلس الإدارة لبيت التمويل الخليجي د.أحمد المطوع: «يسرني أن أرحب بمساهمي بيت التمويل الخليجي في اجتماع الجمعية العامة للبنك لنحتفل معا بعودة البنك إلى الربحية التي تحققت بفضل نجاح برنامج التعافي الذي وضع حيز التنفيذ في عام 2010».

واضاف قائلا: «إن بيت التمويل الخليجي يستمد قوته من الثقة العالية التي يوليها له مساهموه، ومن ثم فإننا نبذل قصارى جهدنا لتلبية احتياجاتهم ووضعها على رأس أولوياته. لقد عمل فريق الإدارة التنفيذية ببيت التمويل الخليجي بشكل دؤوب خلال الأوقات العصيبة في عام 2011 للمحافظة على ثقة المساهمين في البنك وقد آتت هذه الجهود ثمارها التي نراها اليوم في الزخم الإيجابي الكبير الذي حققناه في عدد من مشاريعنا الكبرى والذي انعكس على قيمة السهم».

واختتم د.المطوع بقوله: «لقد شهد العام الماضي تحقيق البنك لأهدافه التي عمل من أجلها طوال السنوات القليلة الماضية، وهي بالتحديد نجاحه في العودة إلى الربحية والتأهب للنمو. وهذا ليس نهاية المطاف بعد، حيث ينبغي علينا الآن المحافظة على وضع الربحية والعمل على تنمية إيرادات البنك بشكل أكبر خلال الأشهر القادمة، وهذا هو التحدي الكبير حقا. وإنني على ثقة تامة بأن أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي ومساهمي بيت التمويل الخليجي تصب جميعها في هدف واحد، وهو مواصلة تنمية الإيرادات ودعم الكفاءات وتحقيق النمو المطرد لهذه المؤسسة العريقة».